### إعداد منظومة إلكترونية لمتابعة ومراقبة معدل الإنجاز

# الحكومة نفذت ٢١٧ مرئية لتعزيز المكتسبات ودعم دور المرأة والنهوض بالعمل الشبابي

استكمالا لجهودها في تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني، قامت الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، باتخاذ العديد من الإجراءات التي تكفل تنفيذ ٢١٧ مرئية ذات طبيعة تنفيذية من أصل ٢٩٠ مرئية تم تنفيذها بالكامل، وشكلت مجمل ما توافقت عليه الإرادة الشعبية لتعزيز المكتسبات الوطنية وتطوير الأداء الاقتصادي وتفعيل الأدوات الرقابية بشكل أكثر كفاءة، فضلا عن دعم دور المرأة في مواقع صنع القرار والمناصب القيادية، وتوفير المقومات اللازمة للنهوض بالعمل الشبابي في المملكة. وقد غطت المرئيات ذات الطبيعة التنفيذية المحاور الأربعة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، وقامت لجنة متابعة تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني بإحالة جميع المرئيات ضمن هذه المجموعة إلى الوزارات والجهات الحكومية المعنية بالتنفيذ، وذلك لإدراجها ضمن الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الحكومة.

وفي خطوة تعكس حرص الحكومة على وضع ما توافقت عليه الإرادة الشعبية موضع التنفيذ الفعلي، فقد تم إعداد منظومة إلكترونية لمتابعة ومراقبة معدل الإنجاز بصورة مباشرة ومستمرة من خلال لجنة متابعة تنفيذ برنامج عمل الحكومة ولجنة متابعة المرئيات، كما تم التنسيق مع وزارة المالية لتوفير الاعتمادات اللازمة للمرئيات التي تتطلب موازنات إضافية ومنحها الأولوية في الموازنة العامة القادمة للدولة.

وقد شكلت الإجراءات المتخذة من جانب الحكومة لتنفيذ المرئيات ذات الطبيعية التنفيذية، تطورا إيجابيا سريعا في تطوير المنظومة التي تحكم الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحقوقي، بالنظر إلى سرعة تجاوب الحكومة مع ما تضمنته هذه المرئيات من مطالب ومقترحات تهدف إلى الارتقاء بالوطن ومواطنيه وهو هدف تشترك فيه وتسعى إليه كل القوى الوطنية المخلصة.

ومن اللافت للنظر أن المرئيات ذات الطبيعة التنفيذية التي تحتاج فقط إلى إجراءات وقرارات حكومية (٢١٧) استحوذت على النسبة الأكبر من مجمل المرئيات ككل البالغة (٢٩٠ مرئية)، وقد كان ملفتا أيضا أن عدداً غير قليل من المرئيات متحقق بالفعل من خلال ما تنص عليه القوانين المنظمة والصلاحيات الممنوحة لعمل العديد من الجهات، الأمر الذي يؤكد سلامة ومتانة الأسس التي تقوم عليها الدولة دستوريا وتشريعيا، وصواب نهجها في الإصلاح والتنمية، كما يؤكد على انفتاح الحكومة البحرينية على الجميع وسعيها الدؤوب نحو تلبية الطموحات والتطلعات الشعبية عبر مختلف القنوات والتي كان حوار التوافق الوطني إحداها.

والمتأمل في القرارات المتخذة لتنفيذ المرئيات ذات الطبيعية التنفيذية يجد أنها وضعت الآليات اللازمة لضمان التنفيذ، وهو ما يتضح من تكليف كل وزارة بتنفيذ المرئيات التي تقع ضمن نطاق مسئوليتها، بمعنى تحديد الجهة المسئولة عن التنفيذ وهو ما يسهل عملية المتابعة والرقابة والمحاسبة على أي تقصير.

ويمكن استعراض أبرز الإجراءات المتخذة ونتائجها المأمولة في تحقيق نقلة نوعية في جميع مناحي الحياة بالمملكة على النحو التالي:

في المحور السياسي، وتنفيذا لمرئية «إعادة النظر في الدوائر الانتخابية لتكون أكثر عدالة»، فقد أكدت الحكومة عزمها تشكيل لجنة مختصة للنظر في توزيع الدوائر، وذلك قبل فترة من انعقاد دورة الانتخابات القادمة.

كما عززت مرئيات الحوار من نجاح التجربة البرلمانية في البحرين بتأكيدها في المرئية رقم (١٧٢) على «الحفاظ على نظام المجلسين»، والذي يعد أحد أبرز ملامح عملية الإصلاح التي أرساها جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى وحكومته الرشيدة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، والتي تقوم على ترسيخ وتفعيل القيم الديمقراطية، إذ نجح المجلسان في دعم الحياة النيابية ولعبا دورا محوريا في التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي ترسيخ أسس دولة القانون ومن خلال تعاونهما مع الحكومة أعطيا مثالا لنجاح الحياة النيابية واضطلاع كل سلطة بواجباتها ومسئولياتها من دون حدوث أي تعد على مبدأ الفصل بين السلطات.

وفي المحور الاقتصادي تركزت أبرز المرئيات ذات الطبيعة التنفيذية على تعزيز أداء الاقتصاد الوطني والرقابة على المال العام، وتحقيق الاستغلال الأمثل للمدخرات التقاعدية بما يسهم في زيادة وتنويع قاعدة الاستثمارات وزيادة عوائدها، واستخدام المساعدات المالية من دول مجلس التعاون في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في معالجة مشكلة الإسكان.

وفي هذا السياق اتخذت الحكومة جملة من القرارات التنفيذية لتحقيق مرئيات حوار التوافق الوطني ومنها قرار مجلس الوزراء بإلزام كل الوزارات والجهات الحكومية الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية بوضع برنامج تنفيذي لتطبيق التوصيات والملاحظات الواردة في التقارير ومتابعتها من خلال اللجنة الوزارية للشئون المالية والاقتصادية.

كما وافق مجلس الوزراء في ١٨ سبتمبر ٢٠١١ على دعم جهاز مكافحة الفساد الإداري والمالي وقرر إنشاء إدارة عامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والالكتروني بوزارة الداخلية.

كما قامت الحكومة بتفعيل شركة إدارة أصول الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، وحثها على تقديم دراسة استراتيجية لخطة الاستثمار لتحقيق الاستغلال الأمثل للمدخرات التقاعدية.

وسعيا نحو توفير الحياة الكريمة للمواطنين وتحسين أوضاعهم المعيشية وزيادة الحد الأدنى منها بحسب مرئيات الحوار، فقد أقرت الحكومة زيادة في الرواتب الأساسية للموظفين المدنيين والعسكريين وعلاوة ثابتة للمتقاعدين وبعض الموظفين، الأمر الذي كان له الأثر الطيب في تحسين معيشة المواطنين.

أما في المحور الحقوقي فقد احتلت قضية تمكين المرأة البحرينية سياسيا واقتصاديا أولوية متقدمة في المرئيات التي قدمها المشاركون في حوار التوافق الوطني، وذلك بهدف تعزيز مركز المرأة وتفعيل وجودها في مختلف مواقع صنع القرار والمناصب القيادية والتنفيذية، سواء على مستوى السلطة التشريعية او التنفيذية أو القضائية، وإعطاء المرأة مكانتها على قدم المساواة مع الرجل في تحقيق التنمية المستدامة، ودعم الخدمات الإسكانية والمساعدات الاجتماعية للمرأة ، بما يكفل ويضمن حق المرأة التي ليس لها عائل.

وتحقيقا لذلك فقد أكدت الحكومة توجهات حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى الداعمة لشغل المرأة للمناصب العليا في الدولة على أساس الكفاءة، وصدر قرارا ملكيا بإنشاء لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني بما يضمن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، بالإضافة الى إنشاء وحدات تكافؤ الفرص في ١٠ وزارات ومؤسسات بالمملكة، وذلك بالتنسيق مع المجلس الأعلى للمرأة.

كما أكدت الحكومة أن قوانين التجارة والعمل لا تميز بين المرأة والرجل، فالخدمات الحكومية في مجال التمكين الاقتصادي يتم توفيرها للجنسينمن دون تفرقة، وقد حققت الحكومة جهودا بارزة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، فتم البدء في إنشاء مركز تنمية قدرات المرأة البحريني، والمكتب التأسيسي للمركز.

كما قام المجلس الأعلى للمرأة بتنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية لصالح المرأة البحرينية، فضلا عن القيام بالعديد من الدراسات التي تعنى بدعم المرأة اقتصاديا.

وتلبية لمرئيات التوافق الوطني في المحور الاجتماعي، والتي تعكس حرص كل اطياف المجتمع البحريني الأصيل ورغبتهم في الإصلاح والتطوير من أجل وطن افضل، فقد عملت الحكومة على تنفيذ مرئية «حل مشكلة المسرحين من أعمالهم بسبب الأحداث وفقا للقانون وتوظيف المتطوعين خلال الأحداث»، حيث أنهت وزارة العمل مشكلة الغالبية العظمى ممن ثبت عدم مشروعية فصلهم من القطاع الخاص. كما تم توظيف المتطوعين بناء على قرار من مجلس الوزراء.

وعلى صعيد الاهتمام بالشباب باعتبارهم ثروة وطنية وركنا أساسيا في التنمية البشرية والمستدامة، فقد عملت الحكومة على إعادة دراسة التنظيم الإداري للمؤسسة العامة للشباب والرياضة، وذلك من خلال زيادة المخصصات المالية للبرامج والخطط المعنية بالشباب لتمكين المؤسسة من أداء دورها بالشكل الأمثل وبفعالية أكثر، كما قامت الحكومة بتقديم العديد من البرامج والفعاليات الموجهة لإكساب الشباب مهارات متنوعة من خلال برامج تقدمها «تمكين»، والمؤسسة العامة للشباب والرياضة، وبنك البحرين للتنمية، وكلية بوليتكنك، والمؤسسات التدريبية الأخرى.

لقد جعلت الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، من مرئيات حوار التوافق الوطني أولوية لعملها، وسعت بكل إخلاص وعزم إلى تنفيذها، وقد تكللت جهودها بالنجاح في إنفاذ جميع المرئيات التي كلفت بها، إدراكا منها بأن هذه المرئيات نابعة من إرادة وطنية خالصة تستهدف المصلحة العامة للوطن والمواطنين.

## المسئولون عن الصحة بدول التعاون يبحثون جودة الرعاية الصحية والطب البديل

○ د. مريم الجلاهمة.

شاركت الدكتورة مريم الجلاهمة الوكيل المساعد للرعاية الأولية والصحة العامة وعضو الهيئة التنفيذية في الاجتماع الدوري السابع والسبعين للهيئة التنفيذية لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون بحضور جميع اعضاء الهيئة. والذي يستمر مدة ثلاثة أيام بمقر المكتب في حي السفارات بمدينة الرياض في الفترة من ١٧-١٩ نوفمبر. حيث بدأ الدكتور توفيق بن أحمد خوجة المدير لعام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة بالخليج الاجتماع بكلمة تقدم فيها بالشكر والتقدير والامتنان إلى حكومة خادم الحرمين الشريفين على نجاح موسم حج هذا العام ١٤٣٣هـ وما شهدته جميع الخدمات المقدمة لحجاج بيت الله الحرام من قفزة نوعية وجودة عالية في مستوى الخدمات والتي شهد بها الجميع، وخاصة فيما يتعلق بخطة الحج الصحية وتكامل الخدمات في هذا الخصوص، هنأ المملكة العربية السعودية بمناسبة اعتماد منظمة الصحة العالمية لوزارة الصحة كمركز معتمد في مجال طب الحشود، فالمملكة تعد دولة سباقة في مجال طب الحشود واكتسبت من الخبرات المتميزة في هذا المجال والتي أشادت بها الكثير من المنظمات والهيئات الدولية.

من جهتها بينت الدكتورة الجلاهمة أن الهيئة التنفيذية ناقشت عدداً من الموضوعات الفنية منها مكافحة الأمراض غير المعدية، وجودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى، والطب البديل والتكاملي، وإنشاء مركز خليجي وقائي وعلاجي متقدم لمرضى السرطان، وإنشاء مراكز خليجية متخصصة بالدول الأعضاء، ومكافحة التدخين، وأولويات البحوث الصحية المشتركة فيما يتعلق بمقترح دراسة بحثية خليجية في ثقافة سلامة المرضى بالمرافق والمؤسسات الصحية، ومقترح دراسة لتقييم الوضع الحالي لفيروس HPV في دول المجلس، إضافة إلى مناقشة موضوع تطوير النظم الصحية، وتعزيز الصحة، وصحة اليافعين والشباب، ومبادرة جعل شبه الجزيرة العربية خالية من الملاريا، والعمالة الوافدة، ورعاية المسنين، وطلب الاعتراف بمستشفى قطر لطب العظام والطب الرياضي، كما يناقش أعضاء الهيئة التنفيذية عدداً من الموضوعات الخاصة بالجانب التنظيمي منها الربط الالكتروني بين مراكز المعلومات في دول المجلس وتعزيز نظم المعلومات الصحية، والبطاقة الذكية، واللجان الفنية المنبثقة عن المكتب التنفيذي، وتطوير وتحسين العمل بالمكتب التنفيذي، علاوة على مناقشة الشراء الموحد وما يتضمنه من مناقصات للمستحضرات الصيدلانية، ولوازم تجهيز المستشفيات ولوازم الكلية الصناعية ومناقصة الملبوسات والكساوي، ولوازم رعاية الفم والأسنان، ولوازم المختبرات الطبية، وخدمات نقل الدم، ولوازم جراحة القلب والأوعية الدموية والأشعة التداخلية، ولوازم جراحة العظام والعمود الفقري، ولوازم التأهيل الطبي، بالإضافة إلى موضوع التسجيل الدوائي المركزي، وتسعيرة الدواء، والتعليم الطبي المستمر والتدريب التخصصي، ومعاملة مواطني دول المجلس المقيمين والزائرين لأي دولة عضو معاملة مواطني الدولة نفسها في الاستفادة من المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية، والتغذية والمغذيات الدقيقة ونقص فيتامين (د)، وصندوق الائتمان المودع والبحوث، وتوسعة مبنى المكتب التنفيذي وغيرها من الموضوعات الإدارية والمالية والتنظيمية الأخرى.

كما وضحت الجلاهمة أن الاجتماع ناقش ترتيبات عقد المؤتمر الرابع والسبعين لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الذي تستضيفه مملكة البحرين خلال الفترة من ٢٧-٢٨ صفر ١٤٣٤هـ حيث سيقوم أعضاء الهيئة التنفيذية بإقرار جدول الأعمال المقترح عرضه على الوزراء.

## ثقافة الخدمة المدنية

# الأداء المؤسسي والوظيفي

يضع ديوان الخدمة المدنية نظاماً لإدارة الأداء المؤسسي بهدف تطوير الخدمات الحكومية ورفع الإنتاجية والكفاءة بالجهات الحكومية وتلبية احتياجات وتوقعات المستفيدين من الخدمات الحكومية، بحيث تلتزم جميع الجهات الحكومية بالتعاون مع الديوان بتطبيق نظام إدارة الأداء المؤسسي وقياس الأداء والتعامل مع مؤسسات الاستشارة والتدريب بشأنه.

ولا بد أن يكون لهذا النظام ضوابط من أهمها ترسيخ الثقافة المؤسسية بالجهة الحكومية التي تعتمد على المهنية والنزاهة والشفافية ومساندة موظفيها لتعزيز قدرة الجهات الحكومية لتحقيق رسالتها وأهدافها الاستراتيجية وتلبية احتياجات وتوقعات المستفيدين من الخدمة الحكومية.

ومن الضوابط أيضاً وضع آلية تقييم وقياس الأداء المؤسسي وتحديد مستوى المشاركة في تحقيق التحسين المستمر للجهات الحكومية في ضوء الأهداف والمبادرات الوطنية ووفقاً للمعايير والمقاييس المتعارف عليها عالمياً، مع وضع قواعد ومعايير داعمة لبيئة العمل المؤسسي تشجع الأداء المتميز على مستوى الموظفين بالجهة الحكومية لرفع مستوى المعرفة والكفاءة والإنتاجية لهم وتحديد وسائل لتحفيز وتقدير الجهات الحكومية لحثّها على الأداء المتميز.

ويضع الديوان نظاماً لإدارة الأداء الوظيفي لجميع الموظفين على أساس ما تتطلبه وظائفهم من واجبات ومسئوليات، ويهدف نظام إدارة الأداء الوظيفي إلى تقدير كفاءة الموظفين وتطوير أدائهم وسلوكهم، ويتضمن هذا النظام إجراءات تقييم الأداء وتقديم واعتماد تقارير التقييم والإخطار بها والالتماسات التي تقدم بشأنها والآثار المترتبة على تقييم الأداء.

ويتضمن نظام إدارة الأداء الوظيفي ضوابط من أهمها تحديد القدرات الأساسية التي يتم على أساسها قياس أداء الموظفين في مختلف الجهات الحكومية مع مراعاة أن تكون هذه القدرات متوافقة مع مستوى المهام التي يقوم بها الموظفون والأهداف المطلوب منهم تحقيقها، وأن يتضمن آلية ومدد التقييم بحسب طبيعة الوظائف ونوعيتها وتطوير معايير الأداء الوظيفي ومناقشة مستوى الأداء المتوقع للموظف ومتابعته دورياً بحسب الأهداف المحددة للإنجاز وفق الخطة السنوية المقررة.

كما يجب تحديد جوانب تطوير الأداء الوظيفي ووضع خطة لهذا التطوير إلى جانب تحديد أوجه الدعم الإيجابي الذي يتعين تقديمه للموظف بمشاركته للارتقاء بمستوى أدائه في إطار برنامج زمني محدد على أن تكون نتائج تقييم الأداء أساساً موضوعياً لاتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بتدريب الموظفين وتطويرهم وترقيتهم وتحفيزهم وتوفير بيئة عمل أفضل لهم، وتبسيط إجراءات العمل، وتحسين فعالية السياسات والأنظمة الإدارية، وتقييم البرامج التدريبية وجدواها، وغيرها من القرارات الإدارية المتعلقة بتحسين الأداء الإداري.

ويعدّ تقرير تقييم الأداء الوظيفي للموظف مرة على الأقل في السنة من رئيسه المباشر على أن يقوم بمناقشته مع الموظف قبل رفعه إلى الجهة المختصة لاعتماده، ويخطر الموظف بصورة من تقرير تقييم الأداء بمجرد اعتماده، أما إذا مرض الموظف مدة تزيد على ستة أشهر خلال السنة فيتم تقييم أدائه طبقاً لآخر تقرير سنوي قدم عنه، فإذا كان بمرتبة ضعيف قيم أداؤه بمرتبة مرض حكماً، أو كان الموظف منتدباً أو معاراً لوظيفة غير وظيفته داخل المملكة، وجب على الجهة المنتدبة أو المعار لها أن تعدّ تقريراً عن أدائه خلال مدة عمله بها إذا كانت تزيد على ستة أشهر وترسله إلى الجهة التابع لها للاسترشاد به عند إعداد التقرير السنوي. وفي حالة إعارة أو ابتعاث الموظف خارج المملكة يعتد في معاملته بالتقرير السابق وضعه عنه قبل الإعارة.

وفي حالة نقل الموظف من وظيفة إلى أخرى داخل الجهة الحكومية التي يعمل بها أو من جهة حكومية إلى جهة حكومية أخرى تقوم الجهة المنقول منها بإعداد تقرير عن أدائه خلال المدة التي قضاها بها بعد آخر تقييم له، وترسله إلى الجهة المنقول إليها للاسترشاد به في إعداد تقارير الأداء عنه، و للموظف أن يلتمس من الجهة المختصة بالاعتماد إعادة النظر في التقييم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بصورة من تقرير تقييم الأداء، على أن تصدر قرارها في الالتماس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه.

ولأي استفسار يمكنكم التواصل معنا عبر البريد الالكتروني التالي: Media@csb.gov.bh

**ديوان الخدمة المدنية**

### بدءًا بالعلوم الصحية.. وزير التربية لـ «أخبار الخليج»:

# التعليم العالي يبدأ تفقد مؤسسات التعليم العالي الحكومية

**كتب: عبدالله الأيوبي**

○ وزير التربية.

قال وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي الدكتور ماجد بن علي النعيمي، إن الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، بصدد زيارة الجامعات الحكومية أسوة بالجامعات الخاصة، وذلك في إطار متابعة سير العمل فيها والتأكد من مدى التزامها باللوائح والأنظمة الخاصة بالتعليم العالي.

وأضاف في تصريح خاص لـ«أخبار الخليج» انه قد تم تشكيل لجنة من الخبراء، بحسب الاختصاص وطبيعة الزيارة، ونوعية الكلية أو البرامج، لتنفيذ سلسلة من الزيارات الميدانية للاطلاع عن كثب على العمل داخل هذه المؤسسات الجامعية، بحيث ستكون البداية هذا الأسبوع مع كلية العلوم الصحية بجامعة البحرين.

وأوضح أن الأمانة العامة، وفي إطار تنفيذها لقرار مجلس التعليم العالي، قد سبق لها زيارة العديد من الجامعات الخاصة، بحيث ستتحول الزيارات التفقدية المستمرة إلى آلية من آليات العمل اليومي بما يساعد على التقويم المستمر لعمل المؤسسات الأكاديمية الحكومية والخاصة، ويساعد على الأخذ بيدها لتجاوز الصعوبات والتحديات التي قد تواجهها.

## ٢٢٨,٢٨١ مليون دينار فوائض التأمين ضد التعطل

# «الأصالة» تتمسك بإلغاء استقطاع الـ١٪ من المواطنين وتستغرب موقف الشورى

انتقدت كتلة الأصالة الإسلامية في بيان رسمي موقف مجلس الشورى من الاقتراح الذي قدمته الأصالة ووافق عليه مجلس النواب بالإجماع بإلغاء استقطاع التأمين ضد التعطل (١٪) عن المواطنين وتحميله للحكومة، بعد رفض مجلس الشورى المشروع المحال إليه من مجلس النواب وإصراره على قيام الحكومة باستقطاع ١٪ من رواتب المواطنين شهريا، مؤكدة الأصالة تمسك النواب بإلغاء الاستقطاع المنافي لمبادئ العدل، والمخالف لأحكام الدستور التي لا تجيز للدولة استقطاع أموال من رواتب البحرينيين رغما عنهم.

واستغربت الأصالة رفض مجلس الشورى للمشروع، رغم وجود فوائض مالية ضخمة نتيجة الاستقطاع تنفي الحاجة الى الاستمرار في تحميل المواطنين أكثر مما يطيقونه، ووفقا لوزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة خلال رده على سؤال للنائب علي زايد، فإن الدولة لديها فوائض مالية من الاستقطاع تبلغ ٢٢٨،٢٨١ مليون دينار تم تحصيلها منذ بدء سريان قانون التأمين ضد التعطل في ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٢، ففي عام ٢٠٠٧ بلغ الفائض (١٢،٤٧٨ مليون دينار)، وارتفع في عام ٢٠٠٨ إلى (٥٥،٢٦٧ مليون دينار)، وبلغ في عام ٢٠٠٩ (٤٧،٩١٩ مليون دينار)، و (٥٠،٣٧٦ مليون دينار) في عام ٢٠١٠، ووصل في عام ٢٠١١ إلى ٤٨،١٥٩ مليون دينار)، وانتهى إلى ١٤،٠٨٢ مليون دينار في ٢٠١٢.

وقال عضو لجنة الخدمات النائب خالد المالود إن اللجنة ناقشت رد رفض مجلس الشورى للمشروع في اجتماعها بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٤م وتمسكت بموقفها المتمسك بالمشروع رغم رفض الشورى، وهو ذاته موقف النواب كتلا وفرادى، فالاستقطاع يعدّ ضريبة جبرية تفرض على المواطنين من دون رضاهم، وندعو إخواننا في مجلس الشورى إلى تبني موقف إخوانهم النواب والموافقة على المشروع وعدم رفضه، وخاصة أنه يحظى بإجماع الشعب البحريني بكل فئاته وطوائفه.

واشار المالود إلى أن هناك تعطيلا غير مفهوم للمشروع وإعاقة وتأخيرا ومماطلة، فالأصالة تقدمت بالاقتراح منذ ٤ سنوات، وتحديدا في ٢٠٠٨/٥/٧م تقدمت باقتراح قانون بإيقاف استقطاع الـ١٪ على البحرينيين وأن تتحمله الحكومة، ونتيجة لعدم الموافقة عليه، عادت الأصالة وقدمته مجددا في الفصل التشريعي الحالي بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٤ ووافق عليه مجلس النواب وأحيل بصفة الاستعجال الى مجلس الشورى، وللأسف ظل بأدراج الشورى ما يقارب الـ ٧ أشهر، وحين أخرجه رفضه، وأصرّ على تحميل المواطنين الاستقطاع رغما عنهم.

وأكدت الأصالة في بيانها أن استقطاع ١٪ به عوار شرعي ودستوري: فلا يجوز شرعا ولا قانونا الخصم من راتب المواطن رغما عن إرادته، فالدستور في المادة (٥) فقرة (ج) ينص على أن تكفل الدولة تحقيق الضمان الاجتماعي اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو اليتم أو الترمل أو البطالة»، ولذلك لا سند دستوريا لإجبار المواطن البسيط - أو أي مواطن آخر - على دفع استقطاع يشبه ضريبة الرؤوس!...

وناشدت الأصالة مجلس الشورى رفع الحرج عن المواطن والوقوف بجانبه، والموافقة على إلغاء الاستقطاع.

○ خالد المالود.